

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Mal
DATE:	22-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	145,000
TITLE:	Foreign petroleum companies trying to settle their debts in EGP
PAGE:	04
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Staff Report

شركات البترول الأجنبية تحاول سداد التزاماتها بالجنيه



أكد المهندس أحمد معاذ، المدير العام لشركة «سى دراجون» الكندية، إحدى الشركات الأجنبية العاملة بمجال البحث والتنقيب عن الخام في مصر، أن أزمة الدولار تؤثر سلباً على الشركات الأجنبية فيما يخص تسديد قيمة الخدمات المقدمة لها، مشدداً على أن الشركات ملتزمة بالانتاج طبقاً للاتفاقية الموقعة مع قطاع البترول.

وقال إن التعاقبات الموقعة بين شركات البترول الأجنبية متوسطة الحجم ومقدمى الخدمات والمقاولين تلزم «الأولى» بدفع غالبية قيمة الخدمة بالدولار في وقت يقوم فيه قطاع البترول بتسديد مستحقات الشركات بالجنيه بنسبة كبيرة.

وقد بدأ العديد من شركات البترول الأجنبية التفاوض مع شركات الخدمات والمقاولات التي تتعامل معها للتسديد بالجنيه بدلاً من الدولار، أو تخفيض نسبة التسديد بالدولار من 60% إلى 40%، على أن يتم تسديد الباقي بالجنيه.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة سى دراجون إن تلك المفاوضات التي بدأت منذ اشتعال أزمة الدولار تستهدف تقاضى نقص معروض العملة الدلارية في السوق المحلية.

وتخوف من تأثير استمرار تلك الأزمة على التوسع الاستثمارى بمجالات البحث والتنقيب خاصة للشركات الأجنبية الكبرى والتي تلزمها التعاقبات بتسديد كامل قيمة الخدمات المقدمة لها بالدولار فقط.

وأكد أن ترشيد استخدام العملة الصعبة، وسرعة سداد مستحقات شركات البترول الأجنبية ووضعها على قائمة أولويات توفير الدولار من أبرز الآليات التي ستحفز الشركاء الأجانب بمختلف أحجامهم على التوسع استثمارياً والإسراع في تنفيذ مشروعاتهم التنموية بمناطق الامتياز المختلفة.

وقد خفض قطاع البترول إجمالي مستحقات شركات البترول الأجنبية خلال 18 شهراً الماضية من 6.3 مليار دولار إلى ما يتجاوز 3 مليارات دولار حالياً، ويقوم

في مصر، بسبب عدة صعوبات واجهتها، كان على رأسها أزمة نقص العملة الأجنبية في مصر، وصعوبة الاستيراد، وتحويل الأرباح للخارج.

جدير بالذكر أن مجموعة الشموخ الإماراتية تأسست عام 1989، وتعمل في مجال التجارة والتكنولوجيا، وتتعامل مع القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية، والشركات العاملة في مجال الطاقة بشكل عام وقطاع صناعة النفط والغاز.

القطاع بتسديد مستحقات تلك الشركات إما بالعملية الخضراء أو المحلية أو حصة من البترول المنتج من الامتيازات.

ومنذ عامين تقريباً كانت شركة الشموخ جروب، تستهدف استثمار 20 مليون دولار، لإضافة نشاط التنقيب عن البترول في الصحراء والشواطئ المصرية، وعملت على مخاطبة الهيئة العامة للبترول للحصول على الرخصة النهائية لمزاولة نشاط التنقيب. وعلمت «المال» مؤخراً أن «الشموخ» جمدت نشاطها